



جامعة دمشق

كلية الحقوق

قسم القانون الخاص

مقرر "قانون السلطة القضائية" لطلاب السنة الأولى
في ماجستير التأهيل والتخصص (القضاء والمحاماة)

المحاضرة الرابعة بعنوان "تعيين القضاة":

القاضي لغةً: القاطعُ للأُمور المحكم لها. و - من يقضي بين الناس بحكم الشرع.
و - من تعيَّنه الدولة للنظر في الخصومات والدعاوى وإصدار الأحكام التي يراها طبقاً
للقانون، ومقرُّه الرسمي إحدى دور القضاء. (ج) قُضَاة^١.

لم يُعرّف قانونا السلطة القضائية وأصول المحاكمات القاضي، وكان قد سبق مجلة الأحكام
العدلية الملغاة بالقانون المدني أن عرفته في المادة ١٧٨٥ منها بالآتي: "هو الذات الذي
نُصِّب وعيِّن من قبل السلطة لأجل فصل وحسم الدعوى والمخاصمة الواقعة بين
الناس توفيقاً لأحكامها المشروعة".

يُقسم القضاة إلى فئتين: قضاة الحكم وقضاة النيابة. هذا وقد رأى الدكتور رزق الله
الأنطاكي أن تعريف مجلة الأحكام العدلية للقاضي يشمل فئة قضاة الحكم دون النيابة،

^١ مصطفى، إبراهيم (وآخرون)، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، دار الدعوة، استانبول ، طبعة

لذلك اتجه إلى تعريفه تعريفاً شاملاً للفئتين معاً على الوجه الآتي: "الشخص المكلف بالفصل بالمنازعات أو بطلب إحقاق الحق"^١. ويمكننا أن نضيف إلى تعريف الدكتور رزق الله للقاضي العبارة الآتية: "الشخص ... ، ويُعيّن بطرق وشروط محددة قانوناً".

تختلف طرق تعيين القضاة باختلاف النظم القانونية. أخذت بعض الدول بطريقة انتخاب القضاة بوساطة الشعب تحقيقاً لاستقلال القضاة عن السلطة التنفيذية. في حين تبني بعضُ آخر طريقة انتخاب القضاة عن طريق الجهاز القضائي ذاته، بحسبان أن أفراد هذا الأخير هم الأقدر على اختيار من تتوافر لديه معايير الكفاءة والأهلية للقيام بواجبات القاضي. بينما اعتمدت دول أخرى طريقة تعيين القضاة من قبل السلطة التنفيذية، معللين ذلك بأن القضاة كالموظفين العموميين يجب تعيينهم بالطريقة ذاتها التي يُعيّن بها موظفو الدولة. كما يشترط فيمن يتولى القضاء مجموعة من الشروط يحددها القانون.

الوظيفة: - ما هو اتجاه المشرع السوري في طريقة تعيين القضاة وشروطه؟ وهل ينبغي عليه إعادة النظر في الأسس التي يجري عليها هذا التعيين؟

- ألا تعد العناية بالتعليم في كليات الحقوق في سورية وضرورة اتباع الأسلوب التقليدي في أسئلة الامتحان عاملين أساسيين في إعداد خريجين مؤهلين للعمل القضائي على الوجه الأمثل؟

مُدْرَسَةُ الْمَقْرَر

الدكتورة رشا أيوبي

^١ الأنطاكي، رزق الله، أصول المحاكمات في المواد المدنية والتجارية، الطبعة التاسعة، منشورات